السيدة إيمان بالطيب

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدتي الرئيسة،

أخص كلمتي اليوم للحديث عن أحد التجاوزات الخطيرة التي تشهدها البلاد أمام تعتيم إعلامي، وهو يتمثل في استعمال المحكمة العسكرية لهرسلة المدنيين.

أضم صوتي كنائب ممثلة عن الشعب لصوت المنظمات الحقوقية التي نددت بهذه الإخلالات إيمانا مني بواجب التحرك الفوري ضد هذه التجاوزات المتكررة التي نشهدها اليوم في حق الأستاذ والمحامي عبد الرؤوف العيادي، بعد أن شاهدناها في حق زملاء وسياسيين آخرين وأخص بالذكر منهم زميلنا ياسين العياري وغيره. يحتوي ملف الأستاذ العيادي على ثلاثة إخلالات على الأقل.

الإخلال الأول، الملف الطويل والشائك لشهداء الثورة والذي كان فيه شبه تعويم وعدم محاسبة للأطراف المعنية بقتلهم، ملف يتعامل معه أحيانا أطراف من منظومة قضائية فاسدة، وهنا أطالب وزيرة العدل بمخططها في إصلاح القضاء كركيزة أساسية للمحافظة على مكتسبات المرحلة.

الإخلال الثاني، أن المحامي حين قام بتقدير لسلوك المحكمة في هذا الملف تم اتهامه باطلا بالمس من موظف في الجانب العدلي رغم أن المرسوم عدد 79 لتنظيم مهنة المحاماة يقر في فصله الأول بأن المحامي شريك في إقامة العدل. كما يقر في الفصل 47 بأنه لا تترتب عن الأعمال والمرافعات والتقارير المنجزة من المحامي أثناء مباشرته لمهنته أية دعوة ضده، ولا يتعرض المحامي تجاه الهيئات والسلطات والمؤسسات التي يمارس مهنته أمامها إلا للمساءلة التأديبية وفق أحكام هذا المرسوم.

الإخلال الثالث والأخطر هو محاكمته من خلال المحكمة العسكرية وإصدار بطاقة جلب في حقه، كانت الكتلة الديمقراطية قد تقدمت بمقترح قانون عدد 85 لسنة 2018 يتعلق بتنقيح مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية لملاءمتها مع الدستور، ويسعى هذا المقترح إلى ملاءمة مجلة المرافعات مع نص الفصل 110 من الدستور الذي يؤكد أن المحاكم العسكرية مختصة في الجرائم العسكرية فقط.

ونص الفصل 149 من الدستور الوارد في باب الأحكام الانتقالية على أن تواصل المحاكم العسكرية ممارسة الصلاحيات الموكولة لها بالقوانين السارية المفعول إلى حين تنقيحها بما يتماشى مع أحكام الفصل 110.

أثمن هذا المقترح وأضيف أنه من غير المعقول أن تبقى الوضعية قائمة بعد أكثر من خمس سنوات من إصدار الدستور في مسّ صارخ للحقوق والحريات، لذا من موقعي هذا أعلن تضامني مع الأستاذ عبد الرؤوف العيادي والمحامية التي معه وكل من يمسهم هذا التجاوز.

أطالب وزيرة العدل للتدخل وإيقاف هذه المهزلة، وأدعو زملائي النواب للمسارعة في النظر في مقترح القانون عدد 85 لسنة 2018 الذي سيمنع محاكمة المدنيين من قبل العسكريين مجددا، وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميل المحترم السيد نضال سعودي، تفضل.

السيد نضال سعودي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدتي الرئيسة،

في حقيقة الأمر أنا في حالة خجل جراء هذه المداخلة التي كانت بعد 14 مداخلة، وسأستغل هذه الفرصة لأدافع عن نفسي عوضا عن الدفاع عن مصالح أبناء جهتي والشعب التونسي الذي انتخبني للأسف.

ستكون مداخلتي لتوضيح بعض الأمور ولفت نظركم ونظر وزارة الداخلية لما أتعرض له، على إثر مداخلة كانت لي في جلسة يوم أمس 3 مارس 2020 تم تجييش الإعلام بطريقة غريبة جدا للقيام بحملة ممنهجة، تجييش إعلامي وتشويه على صفحات التواصل الاجتماعي مأجورة تابعة لشق معين معلوم، أصبحت سلامتي الجسدية مهددة، وهنا أحمل هذا الطرف السياسي والجهات الإعلامية المسؤولية الكاملة في ذلك.

سيدتي الرئيسة، أمر الآن إلى ما يهم شعبي ومن انتخبني، أود أن ألفت انتباهكم إلى أن مدينة طبرقة أو كما يسميها أبناء الجهة "طبرقة" المعتمدية الجميلة التي يعرفها الجميع بزرقة البحار وبالجبال وبمناخها المعتدل وبالوجه المضيء إلى غير ذلك، فهي بصدد التعرض إلى مظلمة وإلى كارثة بيئية، فقد كان يوجد في السابق مصب نفايات على مستوى مدخل المعتمدية تم إغلاقه، وتم فتح مصب آخر للنفايات خلف المستشفى الجهوي وهو عشوائي، فعندما تهطل الأمطار عصارة الماء المتأتية من ذلك المصب تصل إلى المستشفى فيركد، وينتج عن ذلك ظهور العديد من الحشرات المختلفة "الوشواشة والناموس"، ولك أن تتخيلي سيدتي الرئيسة الأمراض القادرة على التنقل للمصابين.

كما أن هناك مركز تكوين مهني قُبالة تلك المنطقة، وهي تعتبر كارثة بيئية بأتم معنى الكلمة، والمتساكنون الذين يقطنون بجانب هذا المصب يعانون من الروائح والدخان المتأتي من حرق النفايات، وقد أرسلوا إلي فيديو مسجلا، ونظرا لعدم تواجدي في المنطقة حينها اعتقدت بأن هناك ضبابا فهي في العادة معروفة بذلك، ولكنه في حقيقة الأمر كان جراء الدخان والحرائق الموجودة بهذا المصب.

لهذا أوجه نداء استغاثة إلى وزارة البيئة للتدخل العاجل، وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من الأكيد أن حماية السادة والسيدات النواب وسلامتهم الجسدية وحماية حقهم في التعبير عن آرائهم حق مكفول، ورئاسة المجلس تقوم بكل ما في وسعها حتى توفر ذلك لكل الزملاء والزميلات المحترمين.

الكلمة للسيد زياد الهاشمي، غير موجود.

الكلمة للسيد الحبيب بن سيدهم، تفضل.

السيد الحبيب بن سيدهم

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مداخلتي اليوم على معنى الفصل 118 ستكون بخصوص عدة نقاط في ولاية قبلي.

النقطة الأساسية اتفاق 26 أوت 2017 وما أدراك ما هذا الاتفاق، فهي أكذوبة، والأخت والزميلة العزيزة محبوبة بنضيف الله خير رقيب عن أكبر أكذوبة مارستها الدولة التونسية على أهالي ولاية قبلي.

فقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعديد من الوزراء بزيارة إلى ولاية قبلي وأمضوا اتفاقا فيه ما يزيد عن ست صفحات "طويل وعريض"، وستصبح مدينة قبلي إن شاء الله مدينة فاضلة، ولكن منذ سنة 2017 إلى يومنا هذا بقي حبرا على ورق، للأسف الشديد، وأعتذر عن الكلمة سيدتي الرئيسة، فقد ضحكت علينا الدولة التونسية الشقيقة، فاعتصم الشباب في الصحراء، قاموا بغلق Les vannes واحتقنوا ثم عادوا إلى رشدهم وقالوا ولاؤنا لتونس وعادوا إلى عملهم بعد أن وعدوهم بتنفيذ الاتفاق، ولكن إلى حد اليوم لم نر سوى السراب. أوجه رسالة إلى السيد إلياس الفخفاخ وكل الوزراء من باب احترام استمرارية الدولة، نفذوا وعودكم واجعلوا للدولة التونسية مصداقية.

كذلك إلى اليوم هذه الشركات البترولية الموجودة في ولاية قبلي ودائما أتحدث عن مداخيل التمور التي تقدر بـ 700 مليار، ولكن اليوم لدي أسطوانة وسردية أخرى، فاليوم يوجد في جهة قبلي الملح الذي يصدر إلى فرنسا والبترول الذي يصدر إلى هولندا وألمانيا وإيطاليا وأيضا التمور التي تصدر إلى كل أماكن العالم، ولكن الدولة التونسية استكثرت علينا آلة IRM واحدة للولاية التي لا يوجد بها آلة تقصي مرض السرطان، وهي إلى اليوم نتيجة أزمة أخلاقية إذ أن أطباء الاختصاص يرفضون العمل في هذه الولاية المنكوبة.

وجه آخر قبيح لولاية قبلي للأسف الشديد يتمثل في الانتشار الغريب للمخدرات والقنّب الهندي والأقراص المخدرة التي تباع في الشوارع. وأوجه ندائي إلى القيادات الأمنية الشريفة للالتفات إلى ولاية قبلي إذ أصبحت هذه المواد تباع في سوق الأحد وفي فوار وقبلي المدينة ودوز، سوق الأحد التي لم تتحصل على حقوقها ووقع إهمالها. هناك أيضا عدة نقاط أخرى سلبية جدا ولكن للأسف الشديد الوقت ضيق.

سيدتي الرئيسة، أريد أن أوجه رسالة إلى السيد إلياس فخفاخ، رجاء بمعزل عن الحسابات السياسية، فنحن لا تهمنا الحكومة أو المعارضة، فقط التفتوا إلى ولاية قبلي من فضلكم، فقد مل متساكنو الجهة وأصبحت هناك حالة احتقان كبرى رغم أنهم يتسمون بأخلاق عالية، ويجب أخذ ذلك بعين الاعتبار، فلسنا أهل بادية وصحراء ليقع الاستخفاف بنا، فرجاء التفتوا إلينا وحددوا مجلسا وزاريا يخص هذه الولاية لأن الأمر مستعجل جدا، وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميل زياد الهاشمي، تفضل.

السيد زياد الهاشمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

ستكون مداخلتي توضيحا لبعض النقاط، لأنه مؤخرا وخلال الحملة الانتخابية ومن بين العناوين الكبرى التي طرحها ائتلاف الكرامة هي إعادة السيادة الوطنية للشعب التونسي أولا على أرضه ومن ثمة على ثرواته، فكذّب البعض الحديث الذي ذكرناه وتم مؤخرا تناول حالة على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، وكان الحديث عنها بإسهاب أكثر.

فالمشكلة التي يواجهها كل أهلنا بالجنوب وجميع التونسيين خلال زيارتهم إلى الجنوب التونسي يطلبون منهم بطاقة عبور الصحراء، والغريب في الأمر أن هذه القصة وأنا نائب عن فرنسا 2 فمن ذهب إلى أوروبا يدرك جيدا أنه لا توجد حدود تقريبا ولا جدار عازل ولا أسلاك، ولا تدري متى ستدخل من فرنسا إلى إيطاليا أو من بلجيكيا إلى هولندا.

والغريب في الأمر أن المواطن التونسي ليس بإمكانه الدخول إلى ثلث المساحة الجغرافية لبلاده إلا ببطاقة عبور صحراء، وهذه التي تشاهدونها الآن هي تقريبا نسخة من البطاقة التي بحوزة مجموعة كبيرة من الأشخاص، وللأسف هم الآن يقومون بحملة ضدنا ويكذبون ذلك ويدعون بأنها غير موجودة.

ويقع الحصول على هذه البطاقة بترخيص أمني من الولاية ثم يتم إسنادها من قبل وزارة الداخلية، وقد قمنا حاليا ببعض المراسلات لمعرفة الغاية من ذلك، ومبدئيا وصلتنا معلومات تقول بأن الغاية منها أمنية، ولكن إلى حد الآن لا نعلم الغاية الأمنية التي تمنع المواطن التونسي من الدخول إلى صحراء بلاده.

فما الذي تخفونه هناك على الشعب التونسي؟ هذا ما جعل المواطن التونسي يذهب بتفكيره بعيدا، فهناك من يقول بأنها توجد ثكنات عسكرية فرنسية وأيضا يوجد الملح والبترول والغاز، ولا يريدوننا أن نطلع على ذلك، فلماذا نساعد على ترويج الإشاعة في البلاد في حين أن الدولة التونسية قادرة على كتابة السبب الحقيقي لذلك بجرة قلم؟ لماذا نترك باب التأويل مفتوحا ونساعد المعارضة في ربح النقاط التي كانت من المفروض أن تكون سهلة جدا على الحكومة؟

أوجه ندائي اليوم إلى السيد رئيس الحكومة، رجاء، نطلب توضيحا عن بطاقة العبور إلى الصحراء وما هي أسبابها؟ والأهم من ذلك أن 30% من المساحة الجغرافية للجمهورية التونسية هي صحراء، وهذه نقطة استفهام كبرى، فما الذي يوجد هناك لا تريدوننا أن نطلع عليه؟ علما بأن هذه المنطقة كانت منذ عهد الاستعمار الفرنسي منذ سنة 56 ممنوعة على جميع التونسيين وقد بقيت كذلك إلى سنة 2020، وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للزميل المحترم السيد عمر الغريبي، تفضل.

السيد عمر الغريبي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدتي الرئيسة،

كل الأجراس دقت معلنة الخطر الداهم الذي أصبح يهدد أمننا المائي، وآخر تلك الأجراس ما أعلنته الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه من أن احتياطي تونس من الماء صار في خطر.

وبالعودة إلى التاريخ نقول إنه منذ سنة 707 إلى 1640 ميلادي شهدت تونس 25 سنة جفاف ومن سنة 1640 إلى سنة 1758 لم تعرف تونس الجفاف، كما تخللت تلك الفترة ثلاث سنوات من الفيضانات. ومن سنة 1758 إلى حدود سنة 1900 عرفت تونس أربع سنوات جفاف وسنتين من الفيضانات. وبعد سنة 1900 شهدت